



الجندر وموت المذكر الأبدى، نشوئية المفهوم ومآلات الفلسفة الحاضرة

الدكتور النافع عبد الجليل

تونس

مقدمة:

لما كان كل من الثقافة و المجتمع البشريكي، يطابق بين الأنتى والأنوثة، أو بين الأنتى والمرأة، فيحيل ما هو اجتماعي وثقافي وتاريخي، إلى ما هو بيولوجي وطبيعي، وما هو نسبي ومتغير ومبني بناء، إلى ما هو مطلق وثابت ومقدس ولا تاريخي، فإن مدار الصراع الذي تخوضه المرأة ضدهما، قائم أساسا على "نفي أن تكون الأنوثة جوهرًا بيولوجيًا أو طبيعيًا، وعلى نقض محاولتهما المطابقة بين الأنتى والأنوثة.¹ فالأنتى تشير إلى العناصر البيولوجية، بينما تشير الأنوثة إلى مجموعة من الصفات التي يُنظر إليها على أنها مطابقة للنساء. والحال أنها بناء اجتماعي وثقافي تتفق عليه كل الحركات المناهضة لهذه التصورات العقيمة بريادة "الحركات النسوية في مؤجتيها الثانية والثالثة."²

فاضطهاد النساء، أو التمييز بين البشر على أساس الجنس، شأنه شأن العنصرية، يمكن أن يركز على الثقافة بدل الطبيعة، ما إن يقال إن مجموعة من الصفات الثقافية والاجتماعية التي يتميز بها هذا العرق أو ذاك الجنس، هي صفات ثابتة تتعدى المراحل التاريخية والشروط الاجتماعية. ثم إن جسد الإنسان من حيث الذكورة والأنوثة، ليس قدرًا في مقارنة عالم النفس سيغموند فرويد، وسعى مفكرو الثورة الصناعيّة إلى إقراره، بزعمهم "أن الذكورة الخالصة حصيلة أمر فطريّ موروث، يولد به الإنسان ويحدّد نوعه، فيبقى ثابتًا بصورة قطعية وجوهرية."³

1- المجتمع البشريكي Patriarcal Society وإنتاج المذكر الأبدى

إن الاختلاف كائن في الكون منذ البدء، وفي مضانّه حلّت كل من الغرابة والدّهشة. فكان السؤال قائما فينا كأنه الطود، يهفو إلى تمثل آياته: اختلاف في اللسان واللون، والليل والنهار، والذكر والأنتى ... إنه اختلاف مخصب يهب الكون دلالتة، والوجود معانيه، والحياة هديرها، والوعي يقظته "فلو لم تختلف الذوات، لمات المعنى وسيطر الفراغ ... ولو لم تختلف الذكورة على الأنوثة، لمات الشوق وسيطر الخواء وعمّ الفناء."⁴

ورغم مثل الاختلاف واقعا، ظلّ الخلاف بين المجتمع البشريكي، بما هو "بنية سيكولوجيّة (Structure Psychologique) واجتماعية وثقافية ناتجة عن شروط تاريخية حضارية، تكونت من مجموعة من القيم، وأنماط



من السلوك، ترتبط بنظام اقتصادي تقليدي له خصوصيته، يجعل الرجل على رأس الهرم فيصبح العمود الفقري للأسرة و المجتمع،⁵ و يؤدي مهمة إنتاج المذكر الأبدي،⁶ وبين الحركات النسوية ماثلا، وفي أتونه نشأ مصطلح الجندر،⁷ ليكون "مرآة ناطقة بذلك الخلاف. فالنسوية كحركة، كانت بحاجة إلى مفهوم يميز بين الجنس sex، باعتباره معطى بيولوجيا يقسم البشر إلى ذكور وإناث، وبين البناءات الاجتماعية والثقافية والنفسية المفروضة على هذا الاختلاف الجنسي."⁸

بذا يكون الحديث عن الجندر، بحثا من ناحية عن دلالات الذكورة والأنوثة معا، وما يرتبط بالتشكيل الثقافي لهوية الجنسين من إيديولوجيا وهيمنة، وهو من ناحية ثانية، ضرب من الكشف عن أن الرجل هو أيضا ضحية مجتمع، يكبله بتعريفاته الخاصة للذكورة، وإبانة عن الكيفية التي تستبطن فيها الإناث أدوارهن الجندرية، ويقتن فيها الرجال هذه الأدوار، على نحو يبين أحرية المرأة وخضوعها للرجل،⁹ وظلت المقاربة الجندرية، تغير في المعرفة ووسائطها وتربك ثوابتها، وتقوض ما استقر من مفاهيم اكتسبت صفة البداهة، وألفها الوعي الجمعي كمسلمات مقدسة، وتزرع في القارئ القلق، حتى لا اطمئنان إزاء المسطور والمتفق عليه.

2- المقاربة الجندرية وكتابة تاريخ اضطهاد النساء

لما كان كل بيان عرضة للشروخ، تماوت حصون المجتمع البطريركي، وتصدعت ثقافته الإستراتيجية المحطّطة بمقدساتها الواهمة، منذ أبحاث الأنثروبولوجية مارغريت ميد (Mead Margaret) في كتابها "الجنس والمزاج في ثلاث مجتمعات بدائية بجزيرة ساموا بغيانيا" الصادر سنة 1935، التي خصّت بها مبحث الذكورة والأنوثة عند شعوب الماندوغامور (Mandogamore) والأرايش (Arabishe) وتشامبولي (Chamboulai).¹⁰

وأسفرت تلك الدراسات، عن الإقرار بأنّ هذه القوالب النمطية الشائعة للسمات الأنثوية والذكورية ليست فطرية، بل هي نتاج للتكييف الاجتماعي، وأنّ الصفات التي توسم بكونها سلبية وتعزى للمرأة، يمكن أن تنقلب إلى ضديدها، إذا أخضعت لثقافة معاكسة. فهي صفات ألصقتها الثقافة بالمرأة لا الطبيعة. وظلت منذ البدء توجد في حوض ثقافي "يحتزل هويته الأنثوية في الضعف والوهن والهشاشة."¹¹ وسكن الاختلاف بناء كل من الذكورة والأنوثة، لاختلاف الأديان والعصور والأعراف، ثم تدعّمت هذه الحركة التصحيحية الثورية المضادة مع سيمون دي بوفوار (Simone de Beauvoire) في كتابها "الجنس الثاني" سنة 1949 بقولتها الشهيرة: "On ne nait pas femme, on le devient"



بمعنى أن المرأة لا تولد امرأة، وإنما تصبح كذلك. وتبدأ بتعريف نفسها "أنا امرأة"، بينما الرجل لا يلجأ للقول "أنا رجل"، فتشعر المرأة مقارنة بالرجل أنها الآخر الدوني الغفل. وتسفر أبحاث الكاتبة الفرنسية دي بوفوار، عن اعتقاد مائل في أنّ المجتمع، هو الذي ساهم في خلق الصورة النمطية للمرأة، لتكون جنسا آخر، والحال أنّه لم يعد ممكنا التسليم بأنّ الفوارق بين الجنسين قائمة فقط على أساس الطبيعة ولا علاقة لها البتة بالتشديد الاجتماعي والثقافي للجسد، "وأضحى من المستبعد الاكتفاء بالهويّات الجنسية الثابتة من جنس (رجل/امرأة) أو نوع (مذكر/مؤنث).¹²" فالهوية الجنسية، شأنها في ذلك شأن كل التمثّلات البشرية، متحولة وسياقية.¹³ فذكورة الرجل وأنوثة المرأة، ليست معطى ما قبلها، ولا أساس انطولوجيا لها، إذ هوية النوع تضع دون انقطاع.¹⁴

إن الأسئلة الحارقة التي طرحتها سيمون في كتابها "الجنس الثاني"، دعمت التوجّه المنتصر لمقولة الجندر، التي عزّزت بدورها نضال الحركة النسوية في موجتها الثانية، "في غمار البحث عن أسباب هيمنة الذكور على الإناث،"¹⁵ وذكّتها أبحاث عالم النفس الأمريكي روبرت ستولر، (Stoller Robert) بكتابة "الجنس والجندر" سنة 1968، وإليه يعزى الفصل بين الجنس والجندر.¹⁶

3- الجندر: نشوء المفهوم والفلسفة الحاضرة

يعد الجندر حديثا من حيث اللفظة، قديما من حيث المضمون، غربي الجنسية شرقي الملامح. إذ لاح موضوع درس في البداية تحت عنوان علم اجتماع المرأة (sociologywomen)، ثم أضحى علم اجتماع الجندر موضوعا رئيسيا في علم الاجتماع، مداره أهمية البنية الاجتماعية والثقافية في ترتيب العلاقة بين الرجل والمرأة. "فغاية العلوم الاجتماعية، ليست اكتشاف الحقيقة، بل نقض المعارف المهيمنة التي تقمع الناس"¹⁷.

إن مفهوم الجندر gender الإنجليزي، ينحدر من أصل لاتيني، ويعني الجنس من حيث الذكورة والأنوثة. وتشير الأدبيات إلى أن مصطلح "جندر" استخدم لأول مرة من قبل آن أوكلي An Oakley في كتابها "الجنس والنوع والمجتمع" سنة 1972، لوصف خصائص الرجال والنساء المحددة اجتماعيا، مقابل الخصائص المحددة بيولوجيا. فرأت أن الشعوب والثقافات، تختلف بشكل كبير في تحديدها سمات الذكورة والأنوثة و الفصل بين مفهومي الجنس والجندر، مستعيرة فكرة التمييز بينهما من عالم النفس الأمريكي Robert Stoller. و من ثمة عرّفت آن أوكلي الجنس بأنه "الخصائص الفيزيولوجية التي تميز الذكور عن الإناث،¹⁸ بينما يستوي الجندر عبارة عن الذكورة (masculinity) والأنوثة (femininity) المبنين اجتماعيا والمشكّلين ثقافيا ونفسيا.¹⁹ ويتم اكتساب هذه المفاهيم من خلال التنشئة الاجتماعية، التي يتعلم الإنسان من خلالها كيف يصبح ذكرا أو أنثى في مجتمع معين، وفي زمان معين.



بذا يكون الجندر ماثلا في قدرة "التشكيل الثقافي على إكساب الفرد تصوّرا محددا للذكورة أو الأنوثة.²⁰ فهو مقولة ثقافية و اجتماعية و سياسية،²¹ تتجلى في الأدوار التي تقرها المجتمعات و تبنيها بين الرجل و المرأة، و أداة فعل في الواقع، وبحث في مجالات التنمية من حيث التقسيم الاجتماعي للأدوار.²² فلئن كان تقسيم البشر إلى ذكور و إناث يتكئ على الجنس sex "كمعطى ثابت في البيئة الوراثية"،²³ فإنّ الجندر، هو البناءات الاجتماعية و الثقافية و النفسية المفروضة على هذا الاختلاف الجنسي البيولوجي، أي "ما تفعله الثقافة و المجتمع بالجنس إذ يصوغانه و يشكّلانه أو يبينانه".²⁴ و تتم هذه العملية حسب "منظومة المجتمع الثقافية و الاجتماعية و السياسية في حقبة زمنية معينة".²⁵

4- الخروج من دور "تجديد الخزينة البيولوجية" إلى التمكين والتماثل:

تسلّحت المرأة من خلال مقولة الجندر، بألية مؤثرة استطاعت من خلالها أن تنجح في التّسويق لفصل المساواة الجندرية في إطار الحركة التّسوية، التي اخترقت بعض المستويات العليا في منظمات عالمية كالأمم المتحدة، ونجحت في عقد مؤتمرات دولية تخص قضايا بالمرأة، لعل أشهرها مؤتمر بيكين سنة 1995 تحت شعار "إعادة صياغة المجتمع عن طريق رؤية العالم من خلال عيون النساء". فالناس كائنات اجتماعية، والبيولوجيا ذريعة لتعيين هوياتهم الجنسية في المجتمعات البطريركية تحديدا، إذ التأنيث عبارة عن مجموعة من الصفات والحالات، إذا تمثّلها الجسد التّسوي، فهو مؤنث وإلّا فهو خارج الأنوثة.

لقد تم استغلال الفروق البيولوجية بين الجنسين، من خلال حصر دور المرأة في الإنجاب وتنشئة الأطفال ورعاية الزوج. فحجبت من ثم، عن المشاركة في الحياة العامة لفترة طويلة من الزمن، إلى درجة جعلت البعض يحصر أفقها في وضع "الأمومة الدائمة".²⁶ وتشبه الباحثة شيري اورتنر (orthner Sherri) مقابلة المرأة للرجل، بمقابلة الطبيعة للثقافة. فالمرأة تشبّه بالطبيعة بسبب قدرتها على الإنجاب وخصائصها البيولوجية، ويشبّه الرجل بالثقافة بسبب السلطة والموارد التي يتمتع بها للسيطرة على الطبيعة وتسخيرها لخدمته.²⁷

ذلك هو وضع المرأة التي ظلت خارج دائرة الإنصات، تقبع في زاوية المهتمّش والتّفي لوجود من يتحدث بالنيابة عنها، ويفكر لها، و يوجهها باعتبارها "هوية مجهولة في صوت جمعي يستغرقها".²⁸ تعيش في جو من الكتمان النفسي، وإخفاء الحقائق، خوفا من "صدور حكم الجماعة عليها بالنفي و الرفض و الوصم".²⁹ وهو ما أكّده التراث السوسيوبيولوجي والأنثروبولوجي، بإشارته إلى أنّ ملامح صورة المرأة تبدأ في التشكل منذ اللحظات الأولى لوجودها في عالم المادة، وثمة تصورات و أفكار تستبق وجود الجسد الأنثوي، و تعكس أمرا واحدا وحاسما ماثلا في "أنّه جسد غير مرغوب فيه". فالجسد الأنثوي يعاني في لحظاته الأولى، من التمييز النوعي. فهو يعايش مبكرا إشكالية المقارنة بالجسد الذكوري، وهو ما



يعني أنّ المكانة الاجتماعية التي سيشغلها ذلك الكيان الاجتماعي الوليد، قد حدّدت وحسّمت سلفاً، احتكاماً إلى كون الإقصاء والتهميش سابقان فعلياً على وجود المرأة في الواقع الاجتماعي.

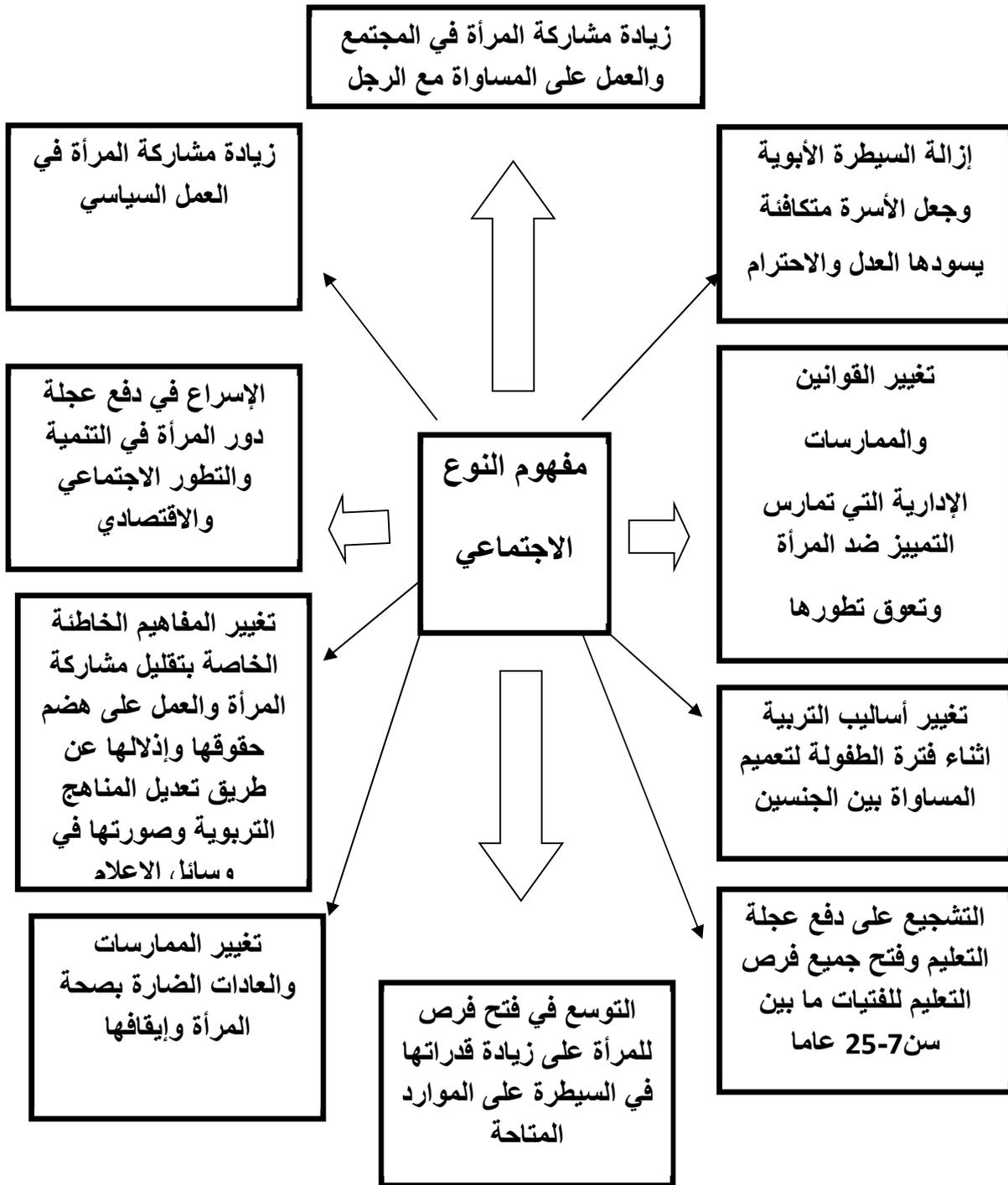
لقد أنتجت هذه النظرة إلى الجسد الأنثوي، حكماً بحجبه وحصر وظيفته في إعادة الإنتاج البشري (الإنجاب للذكور خاصة...) "لتجديد الخزينة البيولوجية للعائلة"،³⁰ وظل ذلك التصور المختزل محايداً للمرأة في مختلف مناشط الحياة الاجتماعية.³¹

ويكفي أن تدرك المرأة أنّها تنتمي إلى الجنس الأنثوي، حتى تعي أن لها أدواراً أساسية بعينها. فالجنس أصبح تقريباً مرجعاً للهوية، قنن وضعياً استلاب المرأة ودونيّتها. وشرّع بذلك لحضور الجندر ضرورة، احتكاماً لكونه "يولي اهتماماً للطرق التي أنتجت فيها الثقافة السائدة في مكان وزمان ما، تعريفاً للذكورة والأنوثة كقطبين متعارضين ومختلفين، مع وجود الذكر في موقع القوة والسيطرة".³²

فلو أننا تجاوزنا الاستقطاب الجندري، الذي يؤدي إلى اعتبار كل جنس مناقضاً للآخر ومعادياً له، ونظرنا إلى الجنس الآخر على أنه مختلف فقط، فسيولد لدينا اتجاه يدعو إلى ضرورة التعاون والتكامل بين الجنسين. ويعزّز "التنافس نحو الارتقاء للأفضل، وليس القضاء على الآخر، أي قاعدة التكامل والتكميل لا القوة والأفضلية".³³ لذا، فإن مفهوم الجندر، يهدف إلى إعادة توزيع الأدوار والمسؤوليات، فتتخلص المرأة من الصورة النمطية التقليدية التي وسمها بها المجتمع لبطريكي حفاظاً على سطوته، ويتم "تمكينها" بتوفير الظروف الملائمة لإدماجها، وإعطائها الفرص لإبراز قدراتها. وهو أمر مرتهن بتغيير التصورات الموجودة حولها، سعياً إلى إشراكها في تسيير مؤسسات المجتمع إدارياً وسياسياً، كالتخطيط والتشريع والتنمية.

إن إبعاد الجندر من مقولة "التمكين"، هو زيادة قدرة المرأة على اتخاذ القرارات المصيرية في حياتها ممّا يتطلب تغيير المنظومة الاجتماعية برمّتها، وإعادة صياغتها من جديد، "بتقسيم الأدوار على أساس أكثر توازناً ومساواة".³⁴ وهو أمر لا يتأتّى إلا بتغيير القوانين التي تحدّد أدوار كل من الرجل والمرأة. لذا رافقت الدّعوة إلى تحقيق "تمكين المرأة"، شعارات، من قبيل المرأة والمشاركة، والمرأة وبناء القدرات، والمرأة والسيطرة على الموارد، وهو ما استقر في الأدبيات بمصطلح التماثل.

ولعل هذه الرّسمة / الخطاطة³⁵ تحمل ما كنا قد فصلنا فيه القول:





خاتمة:

إن ما هفت إليه أطروحة الجندر، هو تحرير العقول والأفهام من التّرميمات العالقة حول الجنسين، المترسبة في لا وعينا الجمعي مسلمات وبديهيّات، عمّقت قهر المرأة وإجامها، وهدر طاقتها، والدفع نحو قراءة الاختلافات الفيزيولوجية، قراءة مخصبة تتخطاها نحو الاحتفاء بالمرأة إنسانا فاعلا ماثلا للرجل، قادرا على اتخاذ القرارات، مشاركا في الوظائف القياديّة فتتأنس السلطة بعبارة 'روجي غار ودي'.³⁶

الهوامش:

- ¹ نائر ديب، التّسويّة ومفهوم الجنوسة، مجلة الآداب العددان الثالث والرابع، 2003، ص 46.
- ² عصمت محمد حوسو، الجندر، الأبعاد الاجتماعية والثقافية، دار الشروق للنشر، ط 1، 2009، ص 47.
- ^{*} "التّسويّة، هي كل جهد نظري أو عملي يهدف إلى مراجعة واستجواب أو نقد أو تعديل النظام السائد في البنية الاجتماعية الذي جعل الرجل هو المركز، والمرأة جنسا ثانيا في منزلة أدنى وقد ضمت النسوية ثلاث (كذا) موجبات."
- ³ أسيمة درويش، الواحد متعددا، مجلة الآداب، العددان الثالث والرابع، 2003 ص 61.
- ⁴ آمال قرامي، ظاهرة الاختلاف في الحضارة العربية الإسلامية: الأسباب والدلالات أطروحة دكتورا دولة، كلية الآداب جامعة منوبة، 2003/2004، ص 9-10.
- ⁵ إبراهيم الحيدري، النظام الأبوي وإشكالية الجنس عند العرب، الشافي للطباعة، ط3، 2008، ص 113.
- ⁶ عصام عدواني، العنف والتمييز ضد المرأة في المغرب، مجلة المستقبل العربي 2003، ص 72.
- ⁷ آمال قرامي، ظاهرة الاختلاف...، ص 15.
- ⁸ نائر ديب، التّسويّة ومفهوم الجنوسة، ص 47.
- ⁹ المرجع نفسه، ص 47.
- ¹⁰ تمييز شعوب الموندغومور (Mandogamore) بالعنف والحشونة في كلا الجنسين، وكلاهما يحاول الابتعاد عن تربية الأطفال ورعاية المنزل اذ يتمتعان بصفات ذكورية حسب السائد عندنا في الثقافة العربية. في حين لا يوجد عنف او سيطرة أحد الجنسين عند شعب الأرابيش، إذ تغلب على كلا الجنسين صفات أنثوية كما هو سائد في الثقافة العربية والطريف مع شعب التشامبولي الذي بدأ ضديدا لما استقر في الثقافة العربية. فالذكور يميلون إلى العاطفة ويعملون بالمهن الثانوية في المجتمع، بينما الرئاسة والزعامة وأعمال الحقل والصيد من نصيب الإناث.
- ¹¹ ألفة يوسف، وليس الذكر كالأنتى، الشركة التونسية للنشر، ط1، 2014، ص 189.
- ¹² العاد لخضر، فضيحة الفحولة ومآثمها الأخير، ضمن كتاب بنیان الفحولة أبحاث في المذكر والمؤنث لرجاء بن سلامة، دار المعارف للنشر، تونس، 2009 ص 8.
- ¹³ ألفة يوسف، وليس الذكر كالأنتى، ص 18.
- ¹⁴ العادل خضر، شجاعة الحقيقة، ضمن كتاب وليس الذكر كالأنتى، لألفة يوسف، ص 205.
- ¹⁵ سارة جامبل، النسوية وما بعد النسوية، المجلس الأعلى للثقافة، الطبعة الأولى، القاهرة، ص 41.



- 16 آمال قرامي، ظاهرة الاختلاف...، ص 15.
- 17 عزه شراره بيضون، الجنـدر ماذا تقولين، الشائع والواقع في حياة النساء، دار السّاقـي للنشر، ط1، 2012، ص 56.
- 18 محمد عصمت حوسو، الجنـدر، ص 80.
- 19 المرجع نفسه، ص 80.
- 20 آمال قرامي، ظاهرة الاختلاف، ص 15.
- 21 العادل خضر، فضيحة الفحولة، ص 7.
- 22 رجاء بن سلامة، بنیان الفحولة، ص 13.
- 23 سارة جامبل، النسوية وما بعد النسوية، ص 41.
- 24 ثائر ديب، النسوية ومفهوم الجنوسة، ص 49.
- 25 أميمة أبوبكر، شيرين شكري، المرأة والجنـدر، إلغاء التمييز التقائي والاجتماعي، دمشق، دار الفكر المعاصر، ط1، 2002، ص 303.
- 26 عصام عدواني، العنف والتمييز ضد المرأة في المغرب، مجلة المستقبل العربي، 2003، ص 72.
- 27 محمد عصمت حوسو، الجنـدر، ص 73.
- 28 جليلية الطريطر، مقارنة الهوية الأنثوية من الحكـي الشفوي إلى الحكـي الكتابي، الكتابة النسائية، محكي الأنا محكي الحياة، مجموعة من الكتاب والكاتبات، اتحاد كتاب المغرب، 2007، ص 129.
- 29 شيرين أبو النجا، عاطفة الاختلاف، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1998، ص 118.
- 30 شبيل مالك، "الأنوثة والذكورة"، ورقة قدمت إلى الإسلام والحداثة، ندوة مواقف، لندن: دار الساقـي، 1990، ص 289.
- 31 م.ن، ص 289.
- 32 عبد الله، الغدامي، ثقافة الوهم: مقاربات حول المرأة والجسد واللغة، ط1، بيروت، المركز الثقافي العربي، 1998، ص 183.
- 33 محمد عصمت حوسو، الجنـدر، ص 67.
- 34 مجموعة مؤلفين، النوع الاجتماعي وإبعاد المرأة في الوطن العربي، منظمة المرأة العربية، 2010، ص 41.
- 35 مجموعة مؤلفين، التنمية والنوع الاجتماعي، الوحدة الثالثة، صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، المكتب الإقليمي للدول العربية، ط4، 2001، ص 10.
- 36 روجي غاروري، في سبيل ارتقاء المرأة، ترجمة جلال مطرجي، ط، 2، دار الجيل، بيروت، 1988، ص 13.